



Munich Personal RePEc Archive

**A theoretical vision about the
development strategy of the private
sector in economic activity**

Boudekhdekh, Karim and Boudekhdekh, Messaoud

University of Jijel

10 November 2011

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/54816/>
MPRA Paper No. 54816, posted 28 Mar 2014 05:18 UTC

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول:

" دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير

لمرحلة ما بعد البترول "، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011

بعنوان:

رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي

أ. بودخدخ كريم ، أ. بودخدخ مسعود

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل

الملخص:

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا ومحوريا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو والحد من الفقر، وعلى هذا الأساس فإن تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة يتوجب أن تركز عليها السياسات الاقتصادية بما ينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي، إذ أن ذلك يستدعي ضرورة وضع استراتيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث تركز هذه الإستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية وهي: تحسين وضعية مناخ الأعمال، توفير التمويل اللازم و الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وهي المحاور التي تعتبر جد هامة ومؤثرة في تطور مكانة القطاع الخاص وتحسين أدائه.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، الإستراتيجية، التمويل، مناخ الأعمال، التنمية الاقتصادية.

مقدمة:

يبرز القطاع الخاص بمثابة العنصر الرئيسي في قيام النشاط الإقتصادي، انطلاقاً مما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة، والتوجه نحو الإبداع والإبتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة، و التأثير إيجاباً على عملية النمو الإقتصادي والحد من الفقر، إذ أنه ورغم ما شهدته الفكر الإقتصادي من جدل كبير حول تعاضد دوره في النشاط الإقتصادي في ظل تزايد مكانة وأهمية القطاع العام، فإنه يبقى ذو تواجد محوري ورئيسي لا يجوز الحد منه أو التقليل من تأثيره في فعاليات النشاط الإقتصادي.

وعلى هذا الأساس فإن صانعي السياسات الإقتصادية وما ارتبط بها من تشريعات وأحكام قانونية يستهدفون بشكل رئيسي ودائم تحقيق أفضل القرارات ووضع أنسب الإجراءات التي تسمح بتطور أداء القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي وما ينجر عنه من آثار إيجابية على معدلات النمو، حجم العمالة ومستوى الدخل، خصوصاً أنه وفي ظل تعدد العراقيل التي تواجه نمو القطاع الخاص من جهة والإخفاقات التي تميز نشاطه من جهة أخرى، فإن قدرة القطاع الخاص على التطور تتطلب وضع إطار متكامل ومتناسق يراعي كافة الجوانب التي من شأنها التأثير في تلك العملية، وهذا ما نحاول الإجابة عليه من خلال هذه الدراسة التي تتمحور إشكالياتها الرئيسية كما يلي:

ما هي جملة الآليات والإجراءات التي تشكل الإطار الرئيسي لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي؟

حيث أنه وللإجابة على هذه الإشكالية فقد تضمنت الدراسة زيادة على المقدمة والخاتمة ثلاثة محاور هي على الترتيب كالتالي:

- دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية
- تطوير القطاع الخاص: بين العراقيل والإخفاقات
- الإطار المتكامل لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص

1- دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه .

ويعرف على أنه¹: "عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة"، إذ أنه وفي ظل اقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط اقتصادي قوامه القطاع الخاص، فإن آلية السوق وفي ظل نظام المنافسة هي التي تحدد ما ينتجه وما يستهلكه، حيث يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفرادا أو جماعات، أغنياء أو فقراء ولا يقتصر فقط على رجال الأعمال، حيث أنه يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح ومداحيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة² .

ويبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر، وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية.

1-1- القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي³ ، إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الإستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء

والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والإبتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الإقتصادي .

حيث تؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل⁴ ، وهذا ما انعكس بالخصوص في تزايد الإبتحاح في العديد من الدول بداية الثمانينات من القرض الماضي نحو عملية حوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، والتي تتمثل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل يزيد من مكانته في النشاط الإقتصادي، إذ أن عملية الحوصصة تحول الإهتمام من الأهداف السياسية التي يعكسها نشاط القطاع العام إلى الأهداف الإقتصادية التي يعكسها نشاط القطاع الخاص⁵ ، وقد جاء هذا التحول انطلاقا مما يتميز به من مزايا عديدة مقارنة بالقطاع العام وذلك كما يلي:

- ارتكاز نشاطه الإقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الإجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الإقتصادي في نشاطاته؛
- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد؛
- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛
- الإدارة الكفاءة للنشاط الإقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية؛
- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والإبتكار والتجديد في النشاط الإقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

1-2- القطاع الخاص والحد من الفقر

إن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الإقتصادي ينتج عنها العديد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الإجتماعي للهدف الإقتصادي من تطوير القطاع الخاص، بشكل يزيد من أهمية تخطيط ووضع استراتيجية ملائمة لهوض وتعاضم مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.

وتعتبر قضية الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الإقتصادية، وذلك انطلاقاً من تأثيراتها الإجتماعية بشكل رئيسي والتي تتطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها ومعاناة أفراد المجتمع من تداعياتها، حيث أن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخل، وفي هذا الصدد فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دوراً رئيسياً في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل وزيادة الدخل بما يساهم في الخروج من دائرة الفقر⁶.

حيث أنه وباعتبار أن القطاع الخاص يساهم في تحقيق نمو اقتصادي سريع على المدى الطويل فإنه يساهم بذلك في توفير المزيد من المداخل الضريبية لخزينة الدولة، بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها والموجهة خصيصاً لاستفادة الفقراء منها كالحدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يضمن تحسناً في مستوى المعيشة بشكل ملحوظ، كما تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الإقتصادي كما تؤكد تجارب الدول الآسيوية المتقدمة، حيث أن مؤشر الفقر انخفض سنوات الثمانينات وبداية التسعينات أين سجل ارتفاع كبير في معدلات النمو الإقتصادي آنذاك، في حين أنه شهد ارتفاعاً إبان الأزمة المالية لسنة 1997 والتي أسفرت عن انخفاض كبير في معدلات النمو الإقتصادي للدول المعنية⁷.

ويبرز نمو دخول الفقراء من خلال مقاربتين أساسيتين⁸ : المقارنة النسبية والتي تشير إلى أن الحد من الفقر من خلال نمو حجم الدخل يتجلى من خلال نمو دخول الطبقة الفقيرة بمعدل أكبر من متوسط معدل نمو الدخل (نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام)، بشكل يحد من الفجوة والطبقية بين الفقراء والأغنياء بشكل نسبي، في حين أن المقارنة المطلقة تشير إلى أنه يتجلى من خلال مستوى معدل نمو دخول الفقراء وذلك لتحديد حجم الزيادة أو النقصان في عدد الأفراد تحت المستوى المحدد من خط الفقر.

وتتفاوت عملية الحد من الفقر من اقتصاد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، حيث أن نجاحها يتحدد من خلال وضعية مؤشرين رئيسيين وهما: معدل النمو ومعدل التوزيع، حيث أن معدل النمو الذي يسير في الاتجاه الموجب يقيس إلى أي مدى ترتفع دخول الفقراء أي التوسع بشكل عمودي، في حين أن معدل التوزيع الذي يسير في الاتجاه السلبي يقيس تأثير التغيرات في طريقة توزيع الدخل على دخول الفقراء أي التوسع بشكل أفقي، حيث أنهما مؤشرين متعاكسين في الاتجاه، ومن ثم فإن مدى إمكانية الحد من الفقر من عدمها تتحدد انطلاقاً من مقارنة حجم كلا المعدلين مع بعضهما البعض، إذ أنه كلما ارتفع معدل النمو أو انخفض معدل التوزيع فإن ذلك ينعكس إيجاباً على عملية الحد من الفقر، ومن ثم فإنه وكما هو مهم أيضاً التركيز على نمو حجم الدخل للفقراء، فإن العمل على استهداف الحد من الاعدالة في توزيع الدخل لا يقل عنه أهمية في عملية الحد من الفقر⁹.

2- تطوير القطاع الخاص: بين العراقيل والإخفاقات

إن مسألة تطوير القطاع الخاص في أي دولة هي مسألة جد هامة وضرورية ليس فقط من خلال ما يترتب عنها في النشاط الإقتصادي من آثار ايجابية، وإنما أيضاً انطلاقاً مما يتعلق بها من قضايا جد حساسة متمثلة سواء من خلال العقبات والعراقيل التي تحد من تطور القطاع الخاص، أو من خلال الإخفاقات التي يتميز بها نشاط القطاع الخاص، وهي قضايا يتوجب أخذها بعين الإعتبار في سبيل وضع استراتيجية ملائمة لتطوير القطاع الخاص وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء.

2-1- العراقيل التي تواجه تطور القطاع الخاص

هناك جملة من العوامل التي تعتبر بمثابة قيود تحد من تطور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي يمكن تقسيمها إلى نوعين:

2-1-1- القيود المالية: وهي القيود التي تمس عملية تمويل مؤسسات القطاع الخاص ونجد منها¹⁰:

أ_ **تكلفة رأس المال:** وتمثل في الفائدة المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص في سبيل الحصول على رأس المال الضروري لنشاطها، وتعتبر من أهم العناصر التي تؤثر على عملية تمويلها ومن ثم في نموها وتطورها، وذلك انطلاقاً من دورها الرئيسي في تحديد مدى إمكانية التوسع في الإستثمارات من عدمها .

وتساهم عدة عوامل في ارتفاع تكلفة رأس المال منها: ارتفاع تكاليف الوساطة المالية، تقلبات أسعار الصرف وارتفاع درجة المخاطرة سواء ما تعلق الأمر بالمخاطر المنتظمة أو المخاطر غير المنتظمة.

ب_ **سياسات الإقراض:** إن الأهمية التي يحتلها التمويل عن طريق الإستدانة من القطاع المصرفي يزيد من ثقل تأثير سياسات الإقراض التي تتبعها البنوك بشكل كبير على إمكانية حصول مؤسسات القطاع الخاص على التمويل اللازم لمتابعة وتطوير أنشطتها الإقتصادية.

وفي هذا الصدد فإن العديد من مؤسسات القطاع الخاص والتي ترغب بحكم مشاريعها الإستثمارية في التمويل طويل الأجل عن طريق القروض، بسبب عدم قدرتها على الدخول لسوق رؤوس الأموال لعدم توافرها على الشروط المطلوبة لذلك أو لارتفاع تكاليفه، تجد صعوبة في الحصول على ما تطلبه نظراً لأن السياسة الإقراضية للعديد من البنوك تركز بالأساس على التمويل قصير الأجل نظراً لحاجتها للسيولة من جهة ولتفادي مخاطر عدم التسديد من جهة أخرى، وهو ما يساهم في مزيد من القيود التمويلية على القطاع الخاص بما يؤدي إلى ضعف وتيرة نموه وتطوره.

ج_ **درجة تطور أسواق رؤوس الأموال:** تساهم أسواق رؤوس الأموال المتطورة وفي ظل العولمة المالية في جلب المدخرات سواء المحلية منها أو الخارجية، وهو ما من شأنه خفض تكاليف التمويل الذي يكون إما عن طريق طرح أسهم أو طرح سندات تبعاً للقرار التي يتخذه طالب التمويل، وعليه فإن عدم تطور أسواق رؤوس الأموال بالشكل الكافي يضيق من فرص التمويل المتاحة أمام مؤسسات القطاع الخاص بشكل يؤدي إلى ضعف أدائه في النشاط الإقتصادي.

2-1-2 القيود غير المالية: هناك على غرار القيود المالية جملة من القيود الأخرى غير المالية والتي تؤثر سلباً على تطور القطاع الخاص وتبرز كما يلي:

أ_ **وضعية مناخ الأعمال:** إن وضعية مناخ الأعمال في أي دولة لها تأثيرا جد كبير على وضعية القطاع الخاص وأدائه في النشاط الإقتصادي، خصوصا وأنها تشير إلى جملة الضوابط والإجراءات والتشريعات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص بمختلف جوانبه.

وحسب البنك الدولي فإن وضعية مناخ الأعمال يتم النظر إليها انطلاقا من توليفة مؤشرات تحدد مدى سهولة أداء الأنشطة الإقتصادية في كل دولة، وهي تنقسم ما بين "مؤشرات الترتيب التصنيفي القانونية" وتمثل في مؤشر الحصول على الإئتمان ومؤشر حماية المستثمرين انطلاقا من ارتباطها بجانب قانوني يحكمها، و "مؤشرات الوقت والتكلفة" المتمثلة في مؤشرات: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، تسجيل العقارات، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تصفية النشاط التجاري، وهي مؤشرات تقوم على أساس قياس الوقت والتكلفة المستغرقين في أدائها¹¹.

وعليه فإن تدهور وضعية مناخ الأعمال من خلال ما أشير لها من مؤشرات له الأثر الكبير على تطور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، بحكم أن ذلك يدفع إلى نفور المستثمرين سواء محليين كانوا أو أجبيين مما يجد من تواجد القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.

ب_ **السوق الموازي:** ويقصد به كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهربا من الإلتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة¹².

ويتجلى الأثر السلبي للسوق الموازي على تطور القطاع الخاص في كونه يعد منافسا غير شرعي في النشاط الإقتصادي لا يتحمل أية تكاليف مما يساعد على تصريف منتجاته وخدماته بأسعار أقل، عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تشتغل بطريقة رسمية وقانونية، ينجر عنها تحمل عدة تكاليف أهمها دفع الضرائب مما يساهم في ارتفاع أسعار منتجاتها وخدماتها بشكل يجعلها في حالة عدم القدرة على المنافسة، زيادة على ما ينجر من خرق لحقوق الملكية من طرف السوق الموازي، مما يجد من رغبة المستثمرين في دخول السوق وتحمل المخاطرة لعلمهم المسبق بعدم توافر مناخ نزيه للمنافسة بشكل يجد من اتساع تواجد القطاع الخاص الرسمي في النشاط الإقتصادي.

جـ القوانين والتشريعات الحمائية: ونخص بالذكر هنا القوانين المنظمة لحركة رؤوس الأموال وقوانين التصدير والإستيراد وقواعد الشراكة بين رأس المال المحلي والأجنبي، والتي يكون الهدف منها هو حماية الإقتصاد المحلي، إذ أن عدم مراعاتها للظروف السائدة في الإقتصاد العالمي والمحلي من شأنه أن يؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص خصوصا في الدول النامية، وذلك من خلال الحد من مشاركة القطاع الخاص الأجنبي الذي يتميز في الغالب بالخبرة والتكنولوجيا المتطورة وله انعكاسات إيجابية على تطور القطاع الخاص المحلي.

دـ غياب المنافسة: إن تطور القطاع الخاص وتزايد نموه ومساهمته في النشاط الإقتصادي يرتبط بشكل رئيسي بمدى تطور نظام المنافسة في الحياة الإقتصادية، كونها تعتبر الدافع الرئيسي للمؤسسات على التطور من خلال عمليات الإبداع والإبتكار في مختلف الجوانب بما ينعكس إيجابا على أدائها في النشاط الإقتصادي، وعلى هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من عمليات الإحتكار و العمل على تحرير التجارة بما يمكن من اتساع السوق ومن ثم فتح المجال للمنافسة وما ينعكس عنها من ارتفاع الكفاءة في الأداء الإقتصادي للقطاع الخاص.

هـ تعاضم مكانة القطاع العام: تشير الأدبيات الإقتصادية إلى أن القطاع الخاص وحب أن يتميز بالحرية في النشاط الإقتصادي وكذا في امتلاك وتسيير الموارد الإقتصادية، باعتباره العنصر الرئيسي في قيام النشاط الإقتصادي من خلال تميزه بالكفاءة في الأداء والرشادة في تسيير الموارد، في حين يبرز القطاع العام بمثابة عنصر مكمل لنشاط القطاع الخاص من خلال تأسيس وهيئة البنية القانونية، المؤسساتية والتحتية، فضلا عن القيام ببعض الأنشطة الإقتصادية الحيوية التي يضمن من خلالها تحقيق المصلحة العامة كخدمات الكهرباء، الغاز والماء.

وعلى هذا الأساس فإن دور القطاع العام في النشاط الإقتصادي يكون محدودا بالشكل الذي يسمح بتوفر الحرية الكاملة والموارد الكافية لنشاط القطاع الخاص، ومن ثم فإن تعاضم مكانة القطاع العام عن ما هو محدد لها أن تكون ينجر عنه إزاحة لنشاط القطاع الخاص الذي تضيق عليه بذلك فرص الإستثمار والتوسع في ظل تحول الموارد الإقتصادية نحو القطاع العام، وهذا ما يؤدي زيادة على تضيق فرص التوسع في السوق إلى الحد من المنافسة ومن ثم غياب عمليات الإبداع والإبتكار - الذي تتميز به أنشطة القطاع العام - عن النشاط الإقتصادي.

2-2- إخفاقات القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي

يتميز نشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بعدد من السلبيات التي تؤثر سلبا على أدائه في النشاط الاقتصادي والتي تتميز في الغالب بتعارضها والمصلحة العامة، إذ أنها ترتبط بشكل رئيسي بطبيعة نشاط القطاع الخاص الذي يهدف إلى تحقيق الربح ومن ثم تعظيم المصلحة الخاصة، وبالتالي فإنه من المنطقي أن يبرز هناك نوع من التعارض بين نشاط القطاع الخاص والمصلحة العامة للإقتصاد والمجتمع اصطلاح عليه لدى المفكرين الإقتصاديين بـ"إخفاقات آلية السوق".

ومن أهم ما يعاب على نشاط القطاع الخاص هو ما تعلق بتخصيص الموارد في الحياة الاقتصادية بين مختلف الجوانب، حيث أن سعي القطاع الخاص إلى تحقيق الربح بدرجة أولى يؤدي به إلى عدم مراعاة أية توازنات تخص عملية تخصيص الموارد في النشاط الاقتصادي، وهو ما من شأنه أن يعود بالسلب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي ما لم يتم اتخاذ الإجراءات الضرورية لذلك، ضف إلى ذلك الآثار السلبية التي تنتج عن نشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وأهمها التلوث مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بعملية التنمية المستدامة والإجراءات والسياسات المتخذة في سبيل تدعيمها¹³.

ولعل ما يزيد من إعاقة نمو القطاع الخاص وازدياد التوجه نحو منح دور أكبر للقطاع العام في النشاط الاقتصادي هو ما يتسبب فيه القطاع الخاص من أزمات حادة تعصف بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي، إذ أن تعاضم هيمنة القطاع الخاص على فعاليات النشاط الاقتصادي يكون بالأساس تحت هدف المصلحة الخاصة وهو ما يخل بالتوازن العام اقتصاديا كان أو اجتماعيا، حيث أن التوجه الرئيسي لتحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة يدفع بالعديد من أعوان القطاع الخاص إلى خرق القوانين وتجاوز أي اعتبار لمصلحة الإقتصاد والمجتمع بدرجة أولى مما يؤدي إلى بروز اختلالات تدفع إلى الوقوع في أزمات حادة.

3- الإطار المتكامل لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص

إن عملية وضع استراتيجية معينة تستهدف تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال جملة آليات وإجراءات، يتوجب أن تنطلق قبل كل شيء من الأخذ بعين الاعتبار لجملة العراقيل والإخفاقات التي

تواجه عملية تطور القطاع الخاص والتي أشرنا إليها في المحور السابق، مما يسمح بوضع تصور سليم وفعال للآليات التي يتوجب توفيرها و يمكن من تطوير مكانة القطاع الخاص وأدائه في النشاط الإقتصادي.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن إبراز جملة من الآليات تشكل في ترابطها الإستراتيجية المثلى لتطوير القطاع الخاص وهي كما يلي:

3-1-1- توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال:

إن من أهم الآليات التي وجب تحقيقها كشرط رئيسي في بناء استراتيجية لتطوير القطاع الخاص هي ما تعلق بضرورة توفير أفضل الظروف التي ينشط في إطارها القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية والتي تشكل ما يسمى بمناخ الأعمال، حيث تعرفه المؤسسة العربية لضمان الإستثمار على أنه مجمل الأوضاع القانونية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تكون البيئة التي يتم فيها النشاط الإستثماري ، حيث تتغير وتتداخل مكونات هذه البيئة فيما بينها إلى حد كبير مما يصعب من إبراز تأثيراتها على حدى¹⁴.

وعلى هذا الأساس فإنه من الواجب العمل على توفير بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط وذلك انطلاقا من العناصر التالية¹⁵ :

3-1-1-1- التشاور بين القطاع الخاص والعام :

حيث أن الدولة تضطلع بدور رئيسي في توفير المناخ الملائم والمساعد على النمو والتطور في الأداء من خلال جملة السياسات التي تقرها في هذا الإطار، سواء كانت السياسات الإقتصادية أو التشريعات والأحكام القانونية والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية، لكن ذلك لا يمنحها القدرة على التصور الواضح والسليم لكيفية بناء وتوفير المحيط الملائم والمحفز على الأداء إلا بمشاركة من القطاع الخاص وهو المعني بهذه الإجراءات والآليات، حيث أن إجراء المشاورات بين الهيئات الحكومية المعنية بتوفير المناخ الملائم عن طريق السياسات والإجراءات الموضوعة من جهة والقطاع الخاص المعني بالنشاط والتفاعل في الحياة الإقتصادية في ظل ما تقره الهيئات الحكومية من إجراءات وآليات من شأنه التوصل إلى بناء بيئة نشاط ملائمة ومحفزة على المبادرة بما ينعكس إيجابا على مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.

3-1-2 وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب:

يساهم الإطار التشريعي والقانوني في خلق المبادرة والتحفيز على النشاط الإقتصادي من خلال ما يوفره من ثقة وطمأنينة في الإقتصاد والمجتمع، حيث أنه يمس المؤسسات والشركات انتاجية كانت أو خدماتية بصفة مباشرة من خلال جوانبه التنظيمية والإدارية، أو بصفة غير مباشرة من خلال آثاره على مختلف القطاعات التي لها صلة وثيقة بنشاط القطاع الخاص كالقطاع المصرفي أو قطاع التأمينات، ومن ثم فإنه يتوجب العمل على وضع الإطار القانوني والتشريعي المناسب لأداء القطاع الخاص والذي من الضروري أن يتواءم مع التطورات الإقتصادية محليا وخارجيا تجنباً لأية اختلالات أو انعكاسات سلبية.

إذ نجد فيما يتعلق بتنظيم وسير نشاط القطاع الخاص الإجراءات الخاصة بالبدء في النشاط وتأسيس الوحدة الإقتصادية، إجراءات استخراج التراخيص، القوانين المتعلقة بالتخلف عن التسديد، القوانين المتعلقة بإبرام العقود، والتي يتوجب تبسيطها وتسهيل أدائها بما يجنب المزيد من العراقيل، وكذا ما تعلق بقوانين حقوق الملكية التي وجب أن تعكس حماية أكبر لحقوق المستثمرين في النشاط الإقتصادي في ظل تنامي ظاهرة السوق الموازي في الإقتصاديات العالمية، حيث أن ذلك من شأنه خلق نظام للمنافسة من جهة ومن جهة تسهيل الدخول إلى السوق للمشروعات الصغيرة بشكل ينعكس إيجاباً على نشاط القطاع الخاص.

أما في الجانب المتعلق بطبيعة وحجم نشاط القطاع الخاص فهو ما تعلق بالتشريعات والأحكام التي تخص عملية دخول وخروج رؤوس الأموال والفوائد المترتبة عنها وكذا للأعباء الضريبية التي يتحملها القطاع الخاص والقوانين المتعلقة بالتصدير والإستيراد، حيث أنه من الضروري العمل على توفير بيئة قانونية وتشريعية محفزة على المخاطرة والتوسع في النشاط انطلاقاً من الثقة والمبادرة التي توفرها تلك النصوص التشريعية والقانونية، من خلال زيادة حجم الإستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية، كما يتوجب توفير المزايا وتخفيض الأعباء والتكاليف على رؤوس الأموال بما يضمن استقطاباً أكبر لها من شأنه أن ينعكس إيجاباً على أداء القطاع الخاص وتطوره.

3-1-3 توفير وتطوير البنى التحتية:

تلعب البنى التحتية بما تحتويه من شبكة الطرق والجسور والموانئ والمطارات وشبكة الإتصالات وقنوات الصرف الصحي والمياه دوراً هاماً في تطور نشاط القطاع الخاص، حيث أنها تعتبر من الخدمات الأساسية التي

تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسع أكبر لنشاط القطاع الخاص وتواجهه في النشاط الإقتصادي.

فتدهور البنى التحتية يؤدي إلى عرقلة نشاط القطاع الخاص من خلال التسبب في صعوبة وبطء أداء المعاملات والمبادلات التجارية ، ارتفاع في التكاليف وعدم القدرة على الحصول على أسواق جديدة، ومن ثم يتوجب العمل على تطويرها بما يساهم في: دخول المزيد من المتعاملين في السوق، القدرة على توفير وانتقال عوامل الإنتاج واكتشاف أسواق جديدة تساعد على زيادة الإنتاج.

3-1-4 تنمية الموارد البشرية:

تعتبر تنمية الموارد البشرية بمثابة عملية استثمار لرأس المال البشري، حيث تعرف بأنها عملية تطوير مهارات وقدرات ومعارف القوى العاملة عن طريق عمليات التدريب والتكوين، بما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج إلى أقصى حد ممكن.

ويساهم تطور الموارد البشرية في زيادة الكفاءة في الأداء للقطاع الخاص، حيث أن ذلك يتيح من تطوير نظم الإدارة وأساليب التسيير ويمكن من تطوير عمليات التجديد والإبتكار التي من شأنها خلق ديناميكية متواصلة في عمليات الإستثمار والإنتاج، مما يسمح بتطور مكانة القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في النشاط الإقتصادي، بخلاف لو لم تتميز الموارد البشرية بالتطور فإن ذلك سينعكس سلبا على تطور القطاع الخاص الذي وفي ظل امتداد العولمة واشتداد المنافسة فإنه لن يكون له بالإمكان أن يتطور ويوسع من نشاطاته بحكم ضعف تطور الموارد البشرية على مستواه وعدم مواكبتها للإلتجاهات الحديثة في التنظيم والتسيير والإبتكار.

3-1-5 تحقيق الإستقرار السياسي:

يعتبر الإستقرار السياسي داعما قويا لتواجد القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي وتطوره من خلال دوره الكبير في جلب الإستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أوالخارجية، حيث يعكس ثقة أعلى وضمانا أكبرا بخصوص إمكانية تحقيق المكاسب في النشاط الإقتصادي، فعدم الإستقرار السياسي يزيد من حالة الشك وعدم اليقين بخصوص الأوضاع الإقتصادية مما يجد من مبادرة ورغبة القطاع الخاص في الإستثمار والتوسع.

حيث أنه وفيما يخص العلاقة بين الإستقرار السياسي والإستثمار الخاص، فقد أكدت دراسة لـ R. S. Basi أن الإستقرار السياسي يؤثر في اتخاذ القرار الإستثماري بنسبة 63%، كما بينت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار في تقريرها حول العناصر المحفزة والمثبطة للإستثمار الخاص في عدد من الدول العربية، أن توافر العناصر المحفزة للإستثمار الخاص في دولة ما يتزامن وتمتعها بالإستقرار السياسي والإقتصادي كعامل رئيسي في تطور الإستثمار الخاص¹⁶.

3-1-6 الحد من تعاضم مكانة القطاع العام

إن تزايد مكانة القطاع العام في النشاط الإقتصادي تؤثر سلبا على تطور النشاط الإقتصادي للقطاع الخاص، حيث أن ذلك يساهم في الحد من توافر الموارد الإقتصادية من جهة، وإلى غياب المنافسة و بروز الإحتكارات في النشاط الإقتصادي من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من دور القطاع العام في النشاط الإقتصادي إلى الحد الذي لا يؤثر سلبا على نشاط القطاع الخاص ويضمن من خلاله تحقيق الأداء الأفضل للنشاط الإقتصادي.

وتبرز عملية الخوصصة كأحد أهم العوامل الرئيسية في الحد من دور القطاع العام وتزايد مكانة القطاع الخاص وتفعيل دوره في الحياة الإقتصادية، إذ أنه من خلالها يمكن فتح المجال أمام توسع الملكية الخاصة لتشمل المزيد من الأنشطة الإقتصادية، وهذا ما يزيد من المنافسة في النشاط الإقتصادي بشكل يتطلب تطوير عمليات الإبتكار والتجديد والتسويق ونظم الإدارة والتسيير مما ينعكس إيجابا على عمليات الإستثمار والإنتاج.

3-2- توفير التمويل لتحقيق الإستثمارات

إن ما تتطلبه أي استراتيجية تستهدف تطوير القطاع الخاص هو العمل على وضع الآليات التي تسمح بتوفير التمويل الذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص، بحيث أن توافره سواء من ناحية الحجم أو من ناحية النوع يتيح المزيد من الفرص لتحقيق الإستثمارات.

وتتحقق عملية توفير التمويل الضروري لنشاط القطاع الخاص من خلال ما يلي:

3-2-1 تعبئة المدخرات

من الواجب على القطاع المصرفي تطوير عملية تعبئة المدخرات بشكل يسمح بتوفير قدرة تمويلية كافية للأنشطة الاقتصادية للخواص، حيث أن ذلك يستلزم قبل كل شيء تطوير بنية القطاع المصرفي من خلال فتح المجال أمام المنافسة بين البنوك محلية كانت أو خارجية بشكل ينعكس إيجابا على خدماتها المصرفية، ويدفع إلى أداء أفضل في عملية جلب المدخرات وهو ما من شأنه أن يعود بالإيجاب على عملية التمويل.

3-2-2 مساعدة المشروعات الصغيرة والجديدة في السوق

تعاني المشروعات الصغيرة والجديدة في النشاط الاقتصادي من صعوبة الحصول على التمويل سواء لارتفاع تكاليف القروض أو لعدم قدرتها على الدخول لسوق رؤوس الأموال، وهذا ما يتطلب مرونة في إجراءات التمويل للمشروعات الصغيرة من طرف البنوك التي تعتبر المصدر الوحيد لها للحصول على التمويل، حيث أنه من الضروري العمل على تأجيل آجال الدفع أو تخفيض الفوائد بما يضمن لها الحصول على السيولة الكافية لتطوير أنشطتها الإستثمارية والإنتاجية، خصوصا وأنها لا تبدأ في تحقيق الأرباح إلا بعد سنوات من بداية النشاط¹⁷.

3-2-3 تطوير أسواق رؤوس الأموال

إن ما تلعبه أسواق رؤوس الأموال من دور كبير في تمويل المشروعات الإستثمارية يزيد من أهمية الإهتمام بتطويرها وتفعيل مكائنها في عملية تمويل الإقتصاد، حيث أنها تساهم في توفير التمويل سواء كان تمويلا محليا أو تمويلا خارجيا، تمويلا بالدين (سندات) أو تمويلا بالملكية (الأسهم)، إضافة إلى أنها تلعب دورا كبيرا في تطور أداء المؤسسات والشركات الخاصة المتعاملة فيها باعتبارها تبرز كمرآة عاكسة للنشاط الاقتصادي، حيث أنه على كل مؤسسة طالبة للتمويل فيه أن تتميز بأداء اقتصادي ومالي جيد ومريح حتى تتمكن من تصريف أوراقها المالية المطروحة للتداول سندات كانت أو أسهما والحصول على التمويل اللازم، وهذا ما يصب في مصلحة تطوير أداء القطاع الخاص.

وعليه فإنه من الواجب العمل على: تطوير أسواق رؤوس الأموال من خلال وضع النصوص والتشريعات المناسبة المنظمة لنشاطها، الحد من تواجد مؤسسات القطاع العام عن طريق خوصصتها، تسهيل إجراءات دخول

مؤسسات القطاع الخاص إلى أسواق رؤوس الأموال، إضافة إلى وضع التحفيز التي من شأنها استقطاب رؤوس أموال خارجية تساهم في تطوير عمليات التداول فيها بشكل يزيد من عمقها وكفاءتها بما ينعكس إيجاباً على آلية تمويل القطاع الخاص في الإقتصاد المحلي¹⁸.

3-3 الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

تدخل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الاتجاهات الحديثة لتطوير القطاع الخاص وتعزيز مكانته في النشاط الإقتصادي، حيث تزايد عدد البلدان التي اختارت التوجه نحو الشراكة بين قطاعيها العام والخاص قصد فتح مجال آخر للتوسع في النشاط للقطاع الخاص ألا وهو قطاع البنى التحتية والخدمات المرتبطة به والذي تنفرد به في عادة الدولة من خلال مؤسساتها العامة.

حيث تشير بعض التجارب أن مشاريع البنية التحتية الإقتصادية(النقل) هي الأكثر استقطاباً للشراكة بين القطاعين العام والخاص مقارنة بمشاريع البنية التحتية الإجتماعية (الصحة والتعليم) وذلك للأسباب التالية:

- تتمتع مشاريع البنية التحتية الإقتصادية بمعدلات ربحية عالية تزيد من جاذبية القطاع الخاص لها؛
- جاذبية رسوم الإستخدام بشكل أكبر في مشاريع البنية التحتية الإقتصادية؛
- تتمتع مشاريع البنية التحتية بأسواق أكبر مقارنة بمشاريع البنية التحتية الإجتماعية.

وزيادة على ما توفره الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أسواق جديدة لتطور نشاط القطاع الخاص وما ينجر عن ذلك من آثار إيجابية على معدلات النمو الإقتصادي والحد من الفقر، فإنها تسمح بتجنب تأجيل أو إلغاء تشييد هذه البنى التحتية في حال لم تكن الدولة وهي المكلفة بتشبيدها قادرة على توفير مخصصاتها المالية ، وما قد ينجر عن ذلك من آثار سلبية على الإقتصاد والمجتمع نظراً للأهمية القصوى التي تتمتع بها البنية التحتية في تطوير النشاط الإقتصادي.

كما أن الشراكة بين القطاع العام والخاص من شأنها التخفيف من قيود الإنفاق والعجز في الميزانية من جهة، كما يمكنها من جهة أخرى اقتصاد النفقات الموجهة للبنية التحتية وتوجيهها نحو استخدامات أخرى في حاجة للتمويل تتكفل الدولة بأدائها وتحمل تمويلها مما يعود بالإيجاب على الإقتصاد والمجتمع¹⁹.

خاتمة:

يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لعملية النمو الإقتصادي، وذلك لما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة في سبيل تحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة، وما يرافق ذلك من عمليات التجديد والإبتكار بشكل ديناميكي تساهم في تطوير قدراته الإنتاجية وتعزز من دوره في النشاط الإقتصادي.

وعلى غرار مساهمته في النمو الإقتصادي فإن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في الحد من الفقر انطلاقا مما يوفره من مناصب عمل وارتفاع في الدخل، إذ أن تطوره يساهم في مشاركة الفقراء في النشاط الإقتصادي وبالتالي استفادتهم من مناصب عمل توفر لهم دخولا تمكن من تحسين مستويات معيشتهم والخروج بهم من دائرة الفقر.

وعلى هذا الأساس فإن تطوير القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة سواء من جانبها الإقتصادي والإجتماعي، لكن ما يعترض ذلك من عراقيل وإخفاقات تحد من تطوير القطاع الخاص يتطلب وضع استراتيجية مثلى تعكس الفهم والتصور الصحيح لآلية تطوير القطاع الخاص، والتي يتوجب أن تركز على المحاور التالية التي تشكل مجتمعة الإطار الرئيسي الذي وجب أن تقوم عليه أية استراتيجية في عملية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي وهي:

- ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على القيام بالنشاط الإستثماري، وذلك من خلال جملة إجراءات تعكس أفضل الظروف الإقتصادية والقانونية والسياسية لنشاط القطاع الخاص؛
- توفير التمويل الكافي لتحقيق الإستثمارات سواء عن طريق القروض بتطوير القطاع المصرفي، أو عن طريق أسواق روس الأموال التي تعتبر محفز رئيسي على تطور أداء القطاع الخاص؛
- ضرورة إحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تعكس نوع من التكامل في النشاط الإقتصادي يخدم كلا القطاعين، ويؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص الذي يتمكن بذلك من الحصول على فرص أوسع لتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالفائدة على النشاط الإقتصادي.

الهوامش:

(<http://www.oecd.org/dataoecd/53/21/34055384.pdf>)

2- Ibid, p18

3- Inter American development bank ; private sector development strategy, 2004, p20.

(<http://idbdocs.iadb.org/wsdocs/getdocument.aspx?docnum=352366>)

4- - Asian development bank ; private sector development strategy, 2000, p4

(http://www.adb.org/documents/policies/private_sector/private.pdf)

5- Adnan felipovic; impact of privatization on economic growth, issues in political economy,vol 14, 2005, p3

(<http://org.elon.edu/ipe/Adi%20final.pdf>)

6- Inter American development bank,op-cit,p5

7- Asian development bank ; op-cit,p4.

8- OECD; op-cit, p12

9- Ibid, p15

10- Caribbean development bank; On a new private sector development strategy, working paper , pp5,7.

([http://www.caribank.org/titanweb/cdb/webcms.nsf/AllDoc/B514C8BFC38C1E150425741E005343C1/\\$File/P SDS62\[1\].pdf](http://www.caribank.org/titanweb/cdb/webcms.nsf/AllDoc/B514C8BFC38C1E150425741E005343C1/$File/P SDS62[1].pdf))

11-البنك الدولي: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011: من أجل مساندة أصحاب الأعمال، 2010، ص1

(<http://www.doingbusiness.org/~media/FDPKM/Doing%20Business/Documents/Annual-Reports/Overview/DB11-Overview-Arabic.pdf>)

12-بودلال علي: مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول،مجلة بحوث انسانية، العدد 37، 2008، ص2

13 - Inter American development bank,op-cit,p7

14- ناجي بن حسين: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر،المؤتمر الدولي الثالث حول الاستثمارات الأجنبية وإدارة المعرفة، الكويت،2008،ص2

15- Caribbean development bank; op-cit, p24.

16- بنونة شعيب، مولاي لخضر : دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، مجلة الباحث، عدد 7، 2009، ص 142.

17- - Inter American development bank, op-cit,p23.

18- - Caribbean development bank; op-cit, p29

19- ريتشارد همينغ وآخرون: الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2007، ص8.

(<http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/issues/issues40/ei40a.pdf>)

